ولا يصح دخوله في المفرد لانه لا يكفي لفصاحته ما تبين به فصاحة المفرد او رد عليه انه لا يصح تعريف فصاحة
المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه بعد حمل المفرد على ما يدل جزء منه على جزء معناه لا دعوى تبادر هذا المعنى
منه لا اشتهاره وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد انه
لا يشمل فصاحة عبد الله مثلا لانه لا يكفي فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد من الخلوص
من تنافر الكلمات ايضا اذ لا يتصور فيه ذلك الا ان فيه انهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحة المفرد لانهم
قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب في جعل المركب مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر الكلمات لا ينفك عن تنافر
الحروف لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص عن تنافر الحروف لانه لا قصد للمتكلم فيه الا الى جميع الحروف
بخلاف فصاحة الكلام فان قصده الى جميع الكلمات فناسب ان يشترط فيه التجنب عن التنافر في جميعها والعلم
في الوضع العلمي ليس فيه جمع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ودفعه بان المركب خارج
عن حد الكلمة لا اشتراط كونها لفظا مبني على نهاية الغفلة لان احدا لم يجعله خارجا عن المفرد ولا ينفع خروجه
عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام بقي انه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفردا يريد به لازم بعيد بحيث
يحيل الانتقال فينبغي ان لا يكون فصيحا فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة
على اخراجها وغاية ما يمكن ان يقال يحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما ان الموصوف بالفصاحة
في الاصطلاح ليس الا المفرد المقابل للمركب مطلقا ولا الكلام لان احتياجهم الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة
عليها ويكفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب
ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى الفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلا ولا يخفى ان قوله والبلاغة
يوصف بها الاخيران فقط يقتضي ان يحمل الكلام على حقيقته لئلا يقيد وصف المركبات الناقصة بالبلاغة قال
الشارح المحقق الدليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال وهو لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم هذا او رد عليه ان نفي كلمة بليغة
لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه ان النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل
فالنافي شامل عائدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذي نسبه الى الوهم ايضا ملخصه ان الوصف لا تتعلق البلاغة

الا باعتبار

الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولك لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة انه بيان
التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وترتيبه لما هو المتبادر بقي انه لو ساعدنا في انه لا يسمى مطابقة مقتضيات
الاحوال في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لا ينكر فضلها كالبلاغة فلو وجد لاهمالها وعدم ضبطها
وجه البتة انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان في تعداد جماعة بعبيد تعظيم المضاف اليه
وبعبيد السلطان تعظيم المضاف وبابي لهب الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف
كلا لان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة موصوفها
المتكلم بتعريفاتها المتخالفة خلافا لكلام القوم بتأمله في موارد الاستعمال وتحصيل قدر مشترك بين الافراد
يظن به كونه تماما وضع له اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة وقد نبهنا على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف
الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ وترجح كونه مشتركا
عنده ولا فصاحة اللفظ مطلقا لانه لم يتخلص له مفهوم الفصاحة جامع لافرادها القائمة باللفظ فاعرض
عن تحصيل مفهوم لها اما لظن الاشتراك به او لايهام الحلاف في الفصاحة الى الثلثة تقسيم اللفظ المشترك
اما باستعمالها في المفهومات الثلثة او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت عرف صاحب المفتاح
فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام كثير الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم قلت قد زيف المصنف هذا التعريف اجمالا قال في الايضاح من ان للناس في تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوالا مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف
بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فان قلت هل لهذا الاجمال عندك تفصيل او انت موجز عن هذا التزييف
جازم بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة الخالص عن التعقيد
المعنوي لانه لو استعمل لفظا عن لازم ظاهر لقصد خاليا عن التعقيد المعنوي ولم يطلبه كثرة الاستعمال
لا يقال يكفي كونه حقيقته كثير الاستعمال لانا نقول فلا يخل بالفصاحة مجازا رده ما لا ينتقل اليه بلا خلل وايضا
كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من الاستقراء كما هو تطويل يغني عنه بقية التعريف والا يبعد ان يكون
صاحب المفتاح مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ جاريا آه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)